الأمم المتحدة

A/67/370

الجمعية العامة

Distr.: General
13 September 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ٧٠ (ج) من جدول الأعمال المؤقت* **

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

مذكرة من الأمين العام

موجز

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مرزوقي داروسمان، بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ١٧٤/٦٦.

* A/67/150.

** يعزى التأخر في تقديم التقرير إلى مسائل تنفيذية تتعلق بتبديل الموظفين.

011012 280912 12-50818 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – المنهجية ٣

ثالثا – عرض عام للحالة الحالية ٥

رابعا – حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ٨

ألف – حرية الرأي والتعبير ٨

بـاء – القانون الجنائي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ١٠

جيم – حالة أو كيل – نام ١١

دال – الحالة الاقتصادية وتأثيرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٣

هـاء – ملتمسو اللجوء من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والاتجار بالبشر ١٧

خامسا – الاستنتاجات والتوصيات ٢١

أولا – مقدمة

١ – أنشأت لجنة حقوق الإنسان ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام ٢٠٠٤ (القرار ١٣/٢٠٠٤). ومنذئذ، يجري تمديدها سنوياً من قبل اللجنة، وبعد ذلك من قبل مجلس حقوق الإنسان. وبموجب القرار A/HRC/Res/16/8 مدد المجلس ولاية المقرر الخاص لمدة سنة أخرى. ويقدم المقرر الخاص تقريرين كل سنة، أحدهما إلى مجلس حقوق الإنسان والآخر إلى الجمعية العامة.

٢ – ويستند هذا التقرير إلى الزيارة التي قام بها المقرر الخاص إلى تايلند في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وإلى الاجتماعات التي عقدها في جنيف ونيويورك وجاكرتا منذ آذار/مارس ٢٠١٢. وبالإضافة إلى تقديم عرض عام عن الحالة الراهنة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يقدم المقرر الخاص استنتاجات وتوصيات إلى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمجتمع الدولي.

ثانياً – المنهجية

٣ – وجه المقرر الخاص، منذ تعيينه، عدة طلبات لزيارة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لكي يتفهم الحالة بشكل أفضل ويتمكن من مساعدة الدولة في اتخاذ التدابير الملائمة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. لكن الحكومة رفضت إلى الآن التعاون مع المقرر الخاص، و لم تمكنه من دخول جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبالإضافة إلى طلب عقد اجتماعات مع الممثلين الدائمين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة في كل من نيويورك وجنيف، طلب المقرر الخاص في أيار/مايو ٢٠١٢ الاجتماع مع وفد رفيع المستوى من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كان يزور إندونيسيا، ولكنه لم يتلق أي رد. ورفضت الحكومة السماح للمقرر الخاص بالاجتماع مع الممثلين الدائمين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة، بدعوى أن القرارات المُنشِئة لولايته تمثل تسييسا وانتقائية وازدواجية في المعايير في مجال حقوق الإنسان. وكررت البعثة الدائمة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذا الموقف في مذكرة شفوية موجهة إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان مؤرخة ١ شباط/فبراير ٢٠١٢ (انظر A/HRC/19/G/1). وتعد هذه أول مذكرة شفوية متعلقة بموقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن الولاية منذ تولي القيادة الجديدة. ويعرب المقرر الخاص عن أسفه لعدم طرح نهج جديد.

٤ - وفي آذار/مارس ٢٠١٢، وللمرة الأولى منذ إنشاء الولاية في عام ٢٠٠٤، اتصل المقرر الخاص بحكومة الصين طالبا زيارة البلد. ولم يتلق المقرر الخاص ردا حتى الآن على ذلك، ولكنه يأمل في تلقي رد إيجابي من الحكومة.

٥ - وحيث أن المقرر الخاص لم يتمكن من دخول جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فقد استفاد المقرر الخاص كثيرا، مثل سلفه، من المعلومات الواردة من الحكومات المعنية ومن حواره معها خلال زياراته للبلدان المجاورة.

٦ - وفي الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، قام المقرر الخاص بمهمة زار خلالها تايلاند، حيث التقى جهات فاعلة مختلفة، من بينها مسؤولون من حكومة تايلند ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمات غير حكومية، وأكاديميون ودبلوماسيون. وتمثل الغرض من زيارته في جمع أحدث المعلومات عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتعرف على أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية في البلد. واستقبلت تايلاند عددا من المواطنين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتستضيف عددا من المكاتب الإقليمية لبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها العاملة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٧ - وفي تايلاند، استمع المقرر الخاص إلى إفادات حول قضايا هامة، منها التحديات المرتبطة بأولئك الذين يفرون من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والانتهاكات التي يتعرض لها ملتمسو اللجوء من جانب المتاجرين بالأشخاص، واعتقال ملتمسي اللجوء في بلدان العبور. وناقش أيضا انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك المسائل تلك المتعلقة بالندرة الشديدة للأغذية، وسوء التغذية بين الأطفال، والظروف الصحية المتدهورة، والبنية التحتية المتردية، والظروف الاقتصادية السيئة. وأخيرا، استمع المقرر الخاص أيضا إلى إفادات عن عمليات الأمم المتحدة الرامية إلى تخفيف العديد من مظاهر الظروف المعيشية القاسية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٨ - وعُرضت على المقرر الخاص أحدث المعلومات بشأن مسألة دخول المساعدات الإنسانية للمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعلى الرغم من أن التفاوض بشأن دخول المساعدات إلى البلد كان عملية طويلة وصعبة، فقد أُبلغ بحدوث تحسن كبير ومنتظم في الوضع منذ عام ١٩٩٥، عندما وصلت الطلائع الأولى القليلة للعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية إلى البلد.

٩ - ووفقا للقرار ١٣/٢٠٠٤ الذي اتخذته اللجنة السابقة المعنية بحقوق الإنسان، ومن بعدها مجلس حقوق الإنسان ولقرارات الجمعية العامة، ضم المقرر الخاص عند إعداد هذا التقرير ملاحظاته والمعلومات التي حصل عليها أثناء زيارته إلى التقارير وورقات الإحاطة والمقابلات التي جمَّعتها المنظمات غير الحكومية وكيانات الأمم المتحدة والأكاديميون ومصادر أخرى كثيرة موثوق بها.

١٠- ويعرب المقرر الخاص عن تقديره لحكومة تايلند لما بذلته من جهود لتيسير زيارته لتايلند. ويود المقرر الخاص أن يوجه الشكر أيضا إلى ممثلي المنظمات غير الحكومية ومكاتب الأمم المتحدة الإقليمية لتزويده بالمعلومات وإطلاعه على كل جديد بشأن عملياتها في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ثالثا - نظرة عامة عن الحالة الراهنة

١١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المقرر الخاص تلقى تقارير حول مجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان. وسجل أيضا عددا من الشهادات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وليس ثمة دلائل على حدوث أي تحسن في سجل البلد البائس بشأن حقوق الإنسان بعد أن خلف كيم يونغ أون والده في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أو في نهجه في التعامل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وعلى العكس من ذلك، ترددت معلومات تفيد بأن السلطات اعتقلت مسؤولين للاشتباه في أنهم أثاروا اعتراضات أو تساؤلات بشأن الانتقال السلس للقيادة، وسادت مخاوف من انه سيتم إرسال هؤلاء المعتقلين إلى معسكرات الاعتقال، وإنهم سيعانون من السخرة أو الإعدام علنا أو التعذيب وغير ذلك من صنوف سوء المعاملة في العديد من معسكرات الاعتقال السياسي في البلد[(١)].

١٢ - وفي آذار/مارس ٢٠١٢، وللمرة الأولى منذ بدء ولاية المقرر الخاص، اتخذ مجلس حقوق الإنسان قرارا بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بدون تصويت، الأمر الذي يعكس قلقا عاما بين الدول الأعضاء إزاء محنة الناس في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويرى المقرر الخاص أن من المهم للغاية المحافظة على المستوى الحالي للدعم لهذا القرار في السنوات المقبلة، ومواصلة التماس سبل لمشاركة القيادة الجديدة بدعم من الدول الأعضاء ذات النفوذ.

(١) انظر على سبيل المثال تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٢: حالة حقوق الإنسان في العالم (لندن، ٢٠١٢).

١٣ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، وجه المقرر الخاص رسالة رئيسية إلى مؤتمر عقد في واشنطن العاصمة عن معسكرات الاعتقال السياسي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وشدد على ضرورة الاستفادة من المؤتمر للمساعدة في العمل على تقديم مزيد من الإيضاحات بشأن أعداد ومواقع وحالات وبيان معسكرات الاعتقال السياسي التي ظل يشار إليها لفترة طويلة على أنها مصدر قلق رئيسي في ما يتعلق بحقوق الإنسان. واغتنم المقرر الخاص الفرصة ليؤكد أن جهات فاعلة مختلفة، منها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، قامت بقدر كبير لعدة عقود بتوثيق الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ودعا الدول والمجتمع الدولي إلى إجراء استعراض شامل للوثائق ذات الصلة لتقييم الأنماط والاتجاهات الأساسية والنظر في إنشاء آلية لإجراء تحقيقات تفصيلية بقدر أكبر.

١٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية محتاجا لدعم دولي، في شكل مساعدة إنسانية وإنمائية، للنهوض بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ورفع مستوى المعيشة وضمان الحصول على الخدمات الأساسية. ولهذه الغاية، عكف عدد من هيئات الأمم المتحدة، مثل منظمة الأغذية والزراعة وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على العمل على تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا للسكان. وأثناء زيارة المقرر الخاص إلى تايلند، أُبلغ بأن محور تركيز هذه الإجراءات انصب على التخفيف من الأزمة التي طال أمدها عن طريق توفير استجابة إنسانية متواصلة للتصدي للاحتياجات الفورية والمتوسطة الأجل في مجال التغذية والصحة والزراعة والمياه والصرف الصحي، مع السعي أيضا إلى معالجة بعض الأسباب الجذرية لمواطن الضعف من أجل بناء قدرة على المجابهة وسبل مستدامة لكسب العيش. وفي حين أن بعض هذه الإجراءات لها طابع إنساني، فإن هذه المعونة يمكن أن تسهم في حماية حقوق الإنسان دون أن تعفي الحكومة من مسؤوليتها، بصفتها تتحمل المسؤولية الرئيسية في ضمان حقوق الإنسان.

١٥ - وأشار فريق الأمم المتحدة القطري في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أنه رغم أن المساعدة الإنسانية الدولية ساهمت إلى حد كبير في تحسين تلبية الاحتياجات الأساسية، فلا يزال ١٦ مليون شخص يعانون من درجات متفاوتة من انعدام الأمن الغذائي المزمن. ولا تزال المشاكل الاقتصادية العميقة الجذور والمستويات العالية من سوء التغذية تشل البلد. ونظرا لعدم كفاية الإمدادات والمعدات الطبية، فإن نظام الرعاية الصحية غير قادر على تلبية الاحتياجات الأساسية. ولا يزال الصرف الصحي وإمدادات المياه وأنظمة التدفئة في

الحضيض. ومثلما كان الحال في السنوات السابقة، فإن الأطفال الصغار والحوامل والمرضعات وكبار السن هم الفئات الأكثر ضعفا على وجه الخصوص[٢].

١٦ - وفي آذار/مارس ٢٠١٢، زار بيجين روبرت كنج المبعوث الخاص للولايات المتحدة المعني بحقوق الإنسان في كوريا الشمالية، وجون براوس نائب المدير المساعد لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، للاجتماع مع مسؤولين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لمناقشة التفاصيل الإدارية لبرنامج المساعدة الغذائية التي تستهدف أشد فئات السكان ضعفا في البلد. وكان من المقرر أن تقدم الولايات المتحدة ٢٤٠٠٠٠ طن من المساعدات الغذائية، إلا أن هذه المساعدة أُلغيت في نيسان/أبريل ٢٠١٢ عقب قيام حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاق أحد السواتل.

١٧ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، طلبت الأمم المتحدة ١٩٨ مليون دولار للاستجابة للاحتياجات الإنسانية.

١٨ - ويتلقى حاليا ما يقرب من مليوني شخص في أكثر مناطق البلد معاناة من انعدام الأمن الغذائي مساعدات غذائية وتغذوية. ومن المتوقع أن يجري علاج حوالي ٣٠٠ ١٠ طفل من سوء التغذية الحاد الشديد و ٠٠٠ ٧٥ ألف طفل من سوء التغذية الحاد المتوسط. وقدر العجز في الحبوب لعام ٢٠١٢/٢٠١١ بما مقداره ٠٠٠ ٧٣٩ طن، مما كشف عن وجود عجز في الحبوب بلغ ٠٠٠ ٤١٤ طن متري.

١٩ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، شهدت الأجزاء الشمالية من البلد أمطارا غزيرة قتلت ٨٨ شخصا، وأثرت على ٨٥٦ ١٨ أسرة، وخلفت ٨٨٩ ٦٢ فردا بلا مأوى. وأشارت بعض تقارير وسائط الإعلام غير المؤكدة إلى أن أعداد الضحايا أعلى. وأفادت الحكومة أيضا بحدوث ضرر كبير في البنية التحتية أثر على الطرق والكباري، وذكرت أن أكثر من ٦٠٠ ٣٠ هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة قد أُضيرت، في أربعة أقاليم أساسا. ووقت صياغة هذا التقرير، كانت الأمم المتحدة تخطط، بناء على طلب من الحكومة، لإيفاد فريق تقييم مشترك بين الوكالات لزيارة أشد مقاطعتين تضررا. وبالإضافة إلى طلب المساعدة من الأمم المتحدة، اتصلت الحكومة أيضا بوكالات دولية أخرى، منها حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية وعدد من المنظمات غير الحكومية المقيمة العاملة هناك مثل وحدات الدعم البرنامجي التابعة للاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أن تفاقم الفيضانات والأضرار المترتبة عليها الأزمة الغذائية الحادة بالفعل.

(٢) ''عرض عام للاحتياجات والمساعدة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لعام ٢٠١٢'' متاح على الموقع الالكتروني http://www.wfp.org/sites/default/files/DPRK%20Overview%20Of%20Needs%20And%20Assistance%202012.pdf.

٢٠ - وفي شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١١، أجرى دبلوماسيون من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا محادثات غير رسمية على هامش اجتماعات رابطة دول جنوب شرق آسيا. ومع ذلك، لم يتحقق أي تقدم أو اتفاق رسمي على استئناف المحادثات السداسية الأطراف، التي علقت منذ عام ٢٠٠٨. ومن الضروري استئناف المحادثات السداسية، التي تركز في المقام الأول على الأمن، من أجل تعزيز الحوار بشأن عدد من القضايا الهامة الأخرى في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومنها حقوق الإنسان.

٢١ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، عدلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دستورها لتعلن البلد دولة نووية، ولكنها لم تجر أية تغييرات أخرى لمواءمة الدستور مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان أو الأعراف الديمقراطية.

رابعا - حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٢٢ - تلقى المقرر الخاص تقارير عن الانتشار الواسع النطاق لمعسكرات الاعتقال السياسي، وتردي الأوضاع في السجون، وتعرض السجناء للسخرة والتعذيب والعقاب البدني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جمع ائتلاف من المنظمات غير الحكومية معلومات عن بعض أبشع الانتهاكات التي ارتكبت ضد شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال عملية معسكرات الاعتقال. ويقدر عدد الأشخاص المسجونين في ستة معسكرات مابين حوالي ٠٠٠ ١٥٠ إلى ٠٠٠ ٢٠٠ شخص بزعم ارتكاب جرائم سياسية. ويعتزم المقرر الخاص بحث هذه المسألة في التقارير المقبلة. ويركز هذا التقرير على حرية الرأي والتعبير، وأحكام قانون الإجراءات الجنائية التي لا تتفق مع المعايير الدولية، وحالة أو كيل - نام وأسرته، وحالة ملتمسي اللجوء والاتجار بالأشخاص، والحالة الاقتصادية لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأثرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ألف - حرية الرأي والتعبير

٢٣ - يساور المقرر الخاص قلق بسبب التقارير التي ترددت مؤخرا عن أن سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواصل فرض قيود قاسية على حرية الرأي والتعبير والتجمع على الرغم من الضمانات الدستورية التي تكفل هذه الحقوق[٣]. ويعتقد أن القبضة الصارمة على جميع وسائط الإعلام لا تزال قائمة من أجل منع أي تحديات للحكومة وسياساتها. ورغم أن الإطلاع على وسائط الإعلام يخضع لقيود صارمة ويواجه من يحوزون

(٣) انظر التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية لعام ٢٠١١: حالة حقوق الإنسان في العالم (لندن ٢٠١٢).

مواد محظورة عقابا قاسيا، فإن عددا كبيرا من الأفراد في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يحصلون على أقراص فيديو رقمية، ويتابعون البث الإذاعي والتلفزيوني الخارجي سرا. وتشير تقارير أيضا إلى استخدام التكنولوجيا مثل الهواتف المحمولة المتصلة بالشبكات الصينية للحصول على المعلومات من خارج البلد[٤].

٢٤ - ويدعي ملتمسو اللجوء الذين أجريت لقاءات معهم في مناسبات مختلفة أن أكثر طريقة شائعة بين مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للحصول على معلومات خارجية هي أقراص الفيديو الرقمية الأجنبية المهربة عبر الحدود. وعلى الرغم من أن امتلاك جهاز راديو انضباطي المجال يلتقط إذاعات خارجية يعتبر جريمة، إلا أنه يمكن لمن يمتلكونه سماع محطات إذاعة تبث من سول مثل إذاعة تشوسون الحرة، والإذاعة المفتوحة لكوريا الشمالية، وإذاعة إصلاح كوريا الشمالية، وإذاعة كوريا الشمالية الحرة، وإذاعة صوت أمريكا وإذاعة آسيا الحرة. وتشير الاستبيانات إلى أن ٢٧ في المائة من الناس في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يستمعون إلى إذاعات أجنبية، و ٢٤ في المائة يشاهدون برامج تلفزيونية من الصين وجمهورية كوريا التي يمكن استقبالها بالقرب من الحدود[٤].

٢٥ - ورغم وجود ما يتراوح تقريبا بين ٥٠٠ ٠٠٠ و ٧٠٠ ٠٠٠ هاتف محمول في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فلا تتوافر للشبكة فرص الاتصال الدولي. ويمكن للناس الذين يعيشون بالقرب من الحدود أن يستخدموا بشكل غير مشروع الشبكات الصينية للهواتف المحمولة، والتي يمكن أن يصل مداها إلى ٢٠ كيلومترا داخل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتشير التقديرات إلى أن هناك مليوني جهاز حاسوبي في البلد، غير مربوطة في المعتاد بالإنترنت. أما شبكات الإنترانت الداخلية، فإنها مقصورة على المكاتب الحكومية والمؤسسات الأكاديمية ومعاهد البحوث. ويمكن تبادل الملفات من خلال ذاكرات التخزين الخارجية المحمولة وأجهزة MP3، ولكن ذلك يعني أن نشر المعلومات لا يزال قائما على استخدام تكنولوجيات بسيطة بل وأحيانا تكنولوجيات عتيقة.

٢٦ - وبسبب غموض مصطلحات القانون الجنائي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تتمكن الدولة من فرض قيود شديدة على التمتع بحرية الرأي والتعبير. فعلى سبيل المثال، تنص المادة ١٦٦ من القانون على معاقبة أي عامل في قطاع خدمات الاتصالات والبث يجري اتصالات 'غير مسؤولة' أو لا يقوم بالبث ''بطريقة عادية''، تسفر عن ''عواقب وخيمة''. ومن شأن استخدام مصطلحات مثل 'بطريقة عادية'، و 'عواقب وخيمة' و 'غير

(٤) انظر الفريق الدولي المعني بالأزمات ''الخلافة ومخاطر عدم الاستقرار في كوريا الشمالية'' (تقرير آسيا رقم ٢٣٠)، ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢.

مسؤولة' أن يفسح مجالا للحكومة لقمع حرية الرأي والتعبير. وتجدر الإشارة إلى أن الحق في حرية التعبير للجميع يشمل الحق في تلقي المعلومات ونقلها للآخرين. وتنص المادة ١٩٥ من قانون العقوبات على عقوبات منها عقوبة العمل لفترة قصيرة للشخص الذي يستمع إلى إذاعات معادية للجمهورية، أو يجمع ويحتفظ أو يوزع دعايات للعدو، وهي أمور يمكن أن تفسريها عموما من أجل تقييد حرية الناس في ممارسة حقهم في حرية الرأي والتعبير أو تمكين الحكومة من فرض قيود صارمة على وسائل الإعلام المستقلة في البلد. واحتمال حدوث انتهاك من هذا القبيل يكون قائما على الأرجح في غياب وجود سلطة قضائية مستقلة، مثلما هو الحال في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (انظر A/HRC/19/65).

باء – القانون الجنائي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٢٧ – تناول المقرر الخاص في تقريره الذي قدمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة عشرة (A/HRC/19/65)، مسألة عقوبة الإعدام والمواد في القانون الجنائي وإضافته التي تتيح هذه العقوبة. وبالإضافة إلى ذلك، أكد المقرر الخاص قلقه إزاء الإجراءات القانونية الواجبة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٢٨ – ويساور المقرر الخاص قلق عميق إزاء عدة مواد أخرى في القانون الجنائي التي إما أنها لا تتفق مع المعايير الدولية أو تتضمن مصطلحات لم يتم تعريفها أو غامضة، مما يتيح نطاقا واسعا لسوء التفسير وسوء الاستخدام من قبل الدولة. فعلى سبيل المثال، ينص القانون الجنائي على عقوبات، تأخذ أساسا شكل الأشغال الشاقة، على الشخص الذي ''ينهب'' ممتلكات الدولة (انظر المادة ٩٠)، أو يحتل ممتلكات الدولة ''بالخداع '' (انظر المادة ٩٢)، أو ''يحتال'' على الدولة أو منظمة تعاونية اجتماعية (أنظر المادة ٩٢)، أو ''يعرقل'' الإدارة العادية للاقتصاد [...] لممتلكات الدولة (انظر المادة ١٣٦). إلا أنه لا يوجد في القانون الجنائي تعريف لمصطلحات مثل النهب، أو الخداع، أو الاحتيال، أو العرقلة.

٢٩ – والمقرر الخاص قلق أيضا من أن عددا من الأحكام ينص على فرض عقوبات على أفعال لا تستوجب في المعتاد مسؤولية جنائية. فعلى سبيل المثال، تدعو المادة ١٤٣ إلى فرض عقوبة الشغل لمدة تصل إلى سنتين، على أي مفتش لا يتفقد المعدات أو يصلحها مما يؤدي إلى تدميرها أو إلى توقف إنتاج أي سلعة. وبالمثل، ينص القانون على عقوبة الشغل لمدة تصل إلى سنتين على أي مشرف زراعي لا يعطي توجيهات للمزارعين وفقا لأساليب جوتشه

للزراعة (الاعتماد على الذات)[٥]. وتعاقب المادة ٢٠٠ من قانون العقوبات انتحال مؤلفات الغير بالأشغال لمدة تصل إلى سنتين.

٣٠ - ويساور القلق المقرر الخاص بشأن المادة ٢٣٣ من القانون الجنائي والتي تتوخى فرض عقوبة الشغل لمدة تصل إلى ٥ سنوات لمن يعبر بصورة غير قانونية حدود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهو أمر يتنافى مع الحق في حرية التنقل. ويبدو أن هذا الحكم يستهدف ملتمسي اللجوء لدى العودة القسرية إلى البلد. ويشير المقرر الخاص إلى الملاحظات الختامية للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تناولت ادعاءات المواطنين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين سافروا للخارج بدون جوازات سفر، بشأن إرسالهم إلى معسكرات العمل عند عودتهم إلى البلد (انظر E/C.12/1/Add.95، الفقرة ١٥).

جيم - حالة أو كيل - نام

٣١ - أُبلغ المقرر الخاص والأمين العام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بحالة أو كيل - نام. ونقلت معلومات إضافية إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي الذي كان على علم للمرة الأولى بالحالة في عام ١٩٩٥[٦]. وفي ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، تكلم السيد أو أمام الدورة العشرين لمجلس حقوق الإنسان.

٣٢ - ووفقا للشكوى الواردة، قام السيد أو، وهو مواطن من جمهورية كوريا، وشين سوك جا، بمغادرة جمهورية كوريا للعمل في جمهورية ألمانيا الاتحادية آنذاك في عام ١٩٧٠. وكانت لديهما ابنتان هما أو هاي وون وأو كيو وون. وخلال الثمانينات، عرض عملاء من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على السيد أو الانتقال إلى ذلك البلد، ووعدوا بمنحه وظيفة مستقرة كاقتصادي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إلى جانب تقديم مساعدة طبية لزوجته، التي كانت تعاني من التهاب الكبد. ووافق السيد أو على عرض العمل، وفي عام ١٩٨٥ هاجرت الأسرة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٣٣ - وقيل أن الأسرة وُضعت، خلال الأشهر الثلاثة الأولى لوجودها في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في منطقة جبلية نائية، حيث تم تلقينها أيديولوجية جوتشه (الاعتماد على الذات) والنظرية السياسية لكيم ايل سونغ. وبعد هذه الفترة، تم إرسال السيد أو إلى

(٥) هناك عدد من المواد الأخرى في القانون الجنائي التي لا تستوجب مسؤولية جنائية تشمل المادة ١٥١ (الانتهاكات المتعلقة بالإنتاج)، و ١٥٢ التي تتعلق بانتهاك المتطلبات العلمية والتكنولوجية، و ١٥٦ المتعلقة بمخالفة لوائح توريد المنتجات، و ٢٠٦ التي تنص على عقوبة الشغل لمدة تصل إلى عامين لاختيار الرياضيين على أسس غير عادلة للمشاركة في المسابقات الهامة، على نحو يؤدي إلى عواقب وخيمة.

(٦) لا يمكن الإفصاح عن مصدر المعلومات بسبب أساليب عمل الفريق العامل.

مكتب الاتصال في جبل شيلبو للعمل في برنامج إذاعي بعنوان ''صوت الإنقاذ الوطني''، يبث إلى جمهورية كوريا. وتلقى السيد أو بعد ذلك تعليمات من الحكومة بجلب مزيد من الكوريين من جمهورية كوريا ممن كانوا يدرسون في ألمانيا. وقيل أن السيدة شين اعترضت على هذا النشاط وطلبت من زوجها الفرار من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبعد ذلك بوقت قصير، تمكن السيد أو من مغادرة البلد بحجة أنه ذاهب إلى ألمانيا لجلب مزيد من الطلاب الذين يحملون جنسية جمهورية كوريا.

٣٤ - وقيل أنه جرى احتجاز السيدة شين وابنتيها من أجل ضمان ولاء السيد أو. وفي طريقه إلى ألمانيا في عام ١٩٨٦، فر السيد أو إلى الدنمرك، حيث طلب حق اللجوء السياسي. وفي العام التالي، أودعت السيدة شين وابنتيها في معسكر سجن يودوك، بدعوى أن السيد أو لم يرجع إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويستخدم هذا الاحتجاز عادة للتجريم بحكم التبعية، ومعاقبة جميع أفراد العائلة على أفعال ارتكبها أحد أقاربهم أو زُعم أنه ارتكبها.

٣٥ - وأرسل الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي رسالة إلى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١آذار/مارس ٢٠١٢ طلب فيها معلومات تفصيلية عن الوضع الحالي للسيدة شين وابنتيها، وتوضيح الأحكام القانونية التي تبرر استمرار احتجازهن. وفي ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢، ردت الحكومة بأن السيدة شين توفيت متأثرة بالالتهاب الكبدي، وزعمت أن ابنتي السيدة شين لا تعتبران السيد أو والدهما منذ أن تخلى عن أسرته وتسبب في وفاة والدهما. وادعت الحكومة أن ابنتي السيد أو ترفضان الاتصال به.

٣٦ - وطلب صاحب الشكوى[٦] في ٢ أيار/مايو ٢٠١٢ برهانا آخر على وفاة السيدة شين وحالة الابنتين. ووفقا للمصدر، فإن الحكومة إذا كانت تدعي أن السيدة شين ليست محتجزة بشكل تعسفي وأنها توفيت، فيجب أن توفر معلومات دقيقة عن تاريخ ومكان وفاتها. وطلب المصدر كذلك إلى الفريق العامل أن يعتبر احتجاز أوه هاي وون وأو كيو وون احتجازا تعسفيا وانتهاكا للقانون الدولي.

٣٧ - وفي ٢ أيار/مايو ٢٠١٢ أصدر الفريق العامل رأيا بأن استمرار احتجاز السيدة شين، وأو هاي وون وأو كيو وون، هو إجراء تعسفي، ويخالف المواد ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادتين ٩ و ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وعلى هذا الأساس، طلب الفريق العامل إلى الحكومة اتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيح الوضع، والذي يشمل، في رأيه، الإفراج الفوري من الاحتجاز والحق القابل للإنفاذ في الحصول على تعويض، وفقا للفقرة ٥ من المادة ٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (انظر A/HRC/WGAD/2012/4). ويوافق المقرر الخاص على قرار الفريق

العامل ويجدد دعوته التي وجهها إلى الحكومة في تقريره المقدم في آذار/مارس ٢٠١٢ إلى مجلس حقوق الإنسان لإطلاق سراح السيدة شين وابنتيها والسماح بلم شملهم مع السيد أو.

٣٨ - وتقدم هذه الحالة مثالا عن مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المحتجزين في معسكرات الاعتقال نتيجة التجريم بحكم التبعية. وأشار المقرر الخاص إلى تقارير مثيرة للقلق واردة من منظمات غير حكومية ومصادر أخرى عن انتشار الاحتجاز التعسفي والسخرة على نطاق واسع، تشمل حالات مماثلة للحالة المذكورة أعلاه، مع فترات طويلة للغاية من الحرمان من الحرية، دون توجيه تهم محددة أو مراعاة الأصول القانونية، ومع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الأساسية. ويلاحظ المقرر الخاص أنه في إطار ظروف معينة، يمكن أن يشكل السجن الواسع الانتشار أو المنهجي، أو غير ذلك من الحرمان الشديد من الحرية في انتهاك للقانون الدولي، جرائم ضد الإنسانية.

دال - الحالة الاقتصادية وتأثيرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٣٩ - لا يزال الأداء الاقتصادي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضعيفا. وبشكل عام، تحقق بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٢ نمو بنسبة ٢ في المائة تقريبا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مما يعني تحقق نمو سنوي مركب بمعدل ٠,٤ في المائة تقريبا في الدخل القومي الحقيقي. ويبلغ النمو السكاني الحالي نحو ٠,٦ في المائة سنويا، مما يشير إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفض خلال هذه الفترة. وحدث انتعاش اقتصادي متواضع من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٥، تلاه نمو سلبي خلال ثلاث من السنوات الخمس الماضية. وفي حين لا تزال الزراعة تمثل المساهم الأكبر في الاقتصاد الوطني، فقد انخفضت حصتها من ٣٠ إلى ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تقلب الإنتاج الزراعي يمثل تحديا رئيسيا يواجه المحافظة على اقتصاد مستقر وتحسين مستويات معيشة السكان[٧].

٤٠ - وشكل التضخم مشكلة خطيرة في السنوات الأخيرة، وتدهور بلا هوادة بعد المبادرة الفاشلة لإعادة تقييم العملة في ٢٠٠٩[٨]. وجربت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الانفتاح الاقتصادي في السابق لجذب رؤوس أموال أجنبية، إلا أنها كانت تلغي المبادرة في

(٧) ''عرض عام للاحتياجات...'' (انظر الحاشية ٢).

(٨) تفيد التقديرات إلى أن التضخم على أساس سنوي تراوح متوسطه بين ١٣١ في المائة بالنسبة للأرز و ١٣٨ في المائة بالنسبة للذرة، وإن كان معدل متوسط التضخم ارتفع بوتيرة أبطأ في عام ٢٠١١ عنها في عام ٢٠١٠.

كل مرة[٩]. ويُسمح بمشاركة أجنبية محدودة في الاقتصاد في مناطق اقتصادية خاصة، حيث تتم الموافقة على الاستثمار على أساس كل حالة على حدة. وفي أوائل حزيران/يونيه ٢٠١١، أعلنت الحكومة أنها ستبدأ منطقتين اقتصاديتين خاصتين جديدتين، بالإضافة إلى منطقة كايسونج الصناعية التي طورت في العقد الماضي[١٠]. وأصدرت الحكومة بيانات أيضا في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ بشأن اعتزامها تعزيز الصناعات الخفيفة والزراعة، على نقيض السنوات السابقة عندما لم تكن الحكومة تشير إلى أولويات غير عسكرية.

٤١ - ومع ذلك، لا توجد حاليا أي مؤشرات على أن الحكومة ستقوم بتنفيذ أي من الإصلاحات الهيكلية الطويلة الأجل اللازمة لتحفيز النمو الاقتصادي الوطني بشكل ملحوظ.

٤٢ - ويرى المقرر الخاص أن الحيوية الاقتصادية لها علاقة مباشرة بقدرة الدولة على تحقيق وتفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويلاحظ في هذا الصدد أن السماح بمشاركة أجنبية أكبر في الاقتصاد هو مبادرة هامة من قبل الحكومة. ومع ذلك، فلكي يكون هناك أثر حقيقي في حالة الشعب في البلد ومعالجة الثغرات الرئيسية في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فيتعين على الحكومة أن تعتمد على نحو عاجل سياسة اقتصادية قوية تسترشد بمبادئ حقوق الإنسان وترمي إلى الحد من الفقر المدقع وسوء التغذية والوفيات، وتحسين الحياة اليومية للشعب. وحيث أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية صدقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإنها ملتزمة بالامتثال بأحكام هذين العهدين، ويتعين مساءلتها عن السياسات والأعمال التي تنتهك هذه القواعد. وتعزى بعض التحديات التي تواجهها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى ضعف الاقتصاد والسياسات الخاطئة التي يرد وصف موجز لها أدناه.

٤٣ - وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن ١٦ مليون شخص في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما زالوا يعانون من درجات متفاوتة من انعدام الأمن الغذائي المزمن وارتفاع معدلات سوء التغذية[١١]. وما زال نقص التغذية يقوض نوعية حياة السكان وله آثار سلبية على مستويات الصحة والإنتاجية والدخل ونمو الأصول والفقر. وثمة معلومات موثقة تفيد بأن المشكلة الرئيسية المتعلقة بنقص التغذية هي نتيجة مباشرة لنقص الأغذية بشكل مستمر

(٩) ''الخلافة .... في كوريا الشمالية'' (انظر الحاشية ٤).

(١٠) يتوقع إنشاء واحدة من المنطقتين الصناعيتين قرب ميناء راسيون على الساحل الشرقي، والثانية في جزيرة هوانجومبيونغ. وتخضع هذه المناطق الاقتصادية للسيطرة المحكمة للدولة.

(١١) ''عرض عام للاحتياجات ....'' (انظر الحاشية ٢).

الذي يعاني منه البلد منذ منتصف التسعينات[١٢]. وفي السنوات الأخيرة، ساد أيضا اتجاه مثير للقلق لخفض الواردات الغذائية لتعويض العجز في نقص الحبوب، مما يفرض مزيدا من التحديات بالنسبة للفئات الضعيفة.

٤٤ - وبالإضافة إلى الظروف الجغرافية والمناخية، فإن الإنتاج خلال المواسم الزراعية محدود للغاية بسبب نقص المدخلات: توافر المعدات الميكانيكية وإصلاحها، وتوافر البذور الجيدة والأسمدة والمبيدات والوقود، ونقص العمالة[١٢]. ويتعين التصدي للشواغل المتعلقة بالغذاء والتغذية بطريقة استراتيجية بقدر أكبر، مع القيام في الوقت نفسه بتدخلات قصيرة الأجل وطويلة الأجل في مجالات الإنتاج الزراعي، ودعم التغذية، والمساعدة الغذائية، والوقاية من سوء التغذية وعلاجها. ويكرر المقرر الخاص أوجه القلق التي أثارها فيما يتعلق بقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها فيما يتصل بالحق في الغذاء في تقاريره السابقة إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة.

٤٥ - وفيما يتعلق بالحق في المياه وخدمات الصرف الصحي، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الحق في مستوى معيشي لائق، تشير التقارير الواردة من البلد إلى مصادفة تحديات في الحصول على المياه، نظرا لأن شبكات إمدادات المياه الواسعة عبر الأنابيب التي تم تركيبها في وقت مبكر من الثمانينات من القرن الماضي أصبحت الآن في حالة سيئة بسبب انخفاض مستويات الاستثمار والإصلاح، ونقص الكهرباء، والتلف من جراء الكوارث الطبيعية. ويمكن أن يقال الشيء نفسه بالنسبة لنظام الصرف الصحي؛ وبينما يتوافر لجميع الأسر تقريبا شكل من أشكال مرافق الصرف الصحي، فإن الملاحظات، خاصة في المناطق الريفية، تشير إلى أنها تكاد تكون في حالة سيئة على الدوام. ونتيجة لذلك، ما زال الإسهال الناجم عن عدم كفاية جودة المياه وسوء الصرف الصحي وسلوك الأشخاص في ما يتعلق بالنظافة الصحية يشكل السبب الرئيسي لوفيات الأطفال دون سن الخامسة.

٤٦ - وفي ما يتعلق بالحق في التمتع بأعلى مستويات الصحة البدنية والنفسية، فعلى الرغم من بعض التحسينات في السنوات الأخيرة، فإن المعدلات الحالية لوفيات الرضع التي تبلغ ١٩ في كل ٠٠٠ ١ مولود على قيد الحياة ووفيات الأمهات التي تبلغ ٧٧ لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود على قيد الحياة، لا تزال أعلى بكثير عما كانت عليه في التسعينات (١٤ في كل ٠٠٠ ١ مولود على قيد الحياة، و٥٤ في كل ٠٠٠ ١٠٠ مولود على قيد الحياة على التوالي). ولا يزال عدم الحصول على خدمات الصحة الإنجابية العالية الجودة، بما في ذلك

(١٢) انظر ”الإطار الاستراتيجي للتعاون بين الأمم المتحدة وحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطي، ٢٠١١-٢٠١٢“.

خدمات تنظيم الأسرة والخدمات الصحية للمواليد والأطفال يمثل العائق الرئيسي. وهناك تحديات إضافية تتمثل في نقص الموارد اللازمة لتوسيع برامج الخدمات الأساسية في جميع أنحاء البلد، ومحدودية المعلومات المتعلقة بالمعايير الدولية وأفضل الممارسات، وعدم كفاية قدرات الرصد والإشراف. ويترتب أيضا على عدم كفاية الحالة التغذوية للنساء في فترة ما قبل الحمل وللحوامل أثر سلبي أيضا على معدل الوفيات والأمراض النفاسية[١٢].

٤٧ - ومن العوامل التي تؤدي إلى تفاقم الوضع الصحي للشعب تدهور حالة نظام الرعاية الصحية. فقد واجه النظام على مدى العقدين الماضيين قيودا مالية، مما أدى إلى تهالك البنية التحتية عموما. ونظرا لعدم كفاية الإمدادات والمعدات الطبية، أصبح نظام الرعاية الصحية غير قادر على تلبية الاحتياجات الأساسية، الأمر الذي يؤثر بشكل خطير على الحالة الصحية والتغذوية للشعب، وخاصة الحوامل والمواليد حديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة. ويعرقل عدم وجود شبكات الكهرباء والتدفئة وعدم كفاية المياه والصرف الصحي في المرافق الصحية ونقص الرعاية التي توفرها عربات الإسعاف، قدرة نظام الرعاية الصحية على الاستجابة لحالات الطوارئ الطبية، ويؤدي بالإضافة إلى ذلك إلى ارتفاع معدل الوفيات بين المواليد حديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة والنساء في حالات الوضع[١٣].

٤٨ - ويردد المقرر الخاص أوجه القلق التي أثارتها لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويؤيد توصيتها بأن تولي الدولة الطرف اهتماما متزايدا لتوفير تغذية كافية للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية المزمن، والحصول على الرعاية الصحية المناسبة للتصدي للعواقب الوخيمة المحتملة على صحتهم[١٤].

٤٩ - وبمناسبة الاستعراض المقبل الذي ستجريه لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[١٥]، يحث المقرر الخاص الحكومة على استخدام المعلومات التي جمعتها الهيئات الحكومية المختلفة، بمساعدة من منظمات الأمم المتحدة، في تجميع إحصاءات وبيانات أخرى كأدوات ضرورية للمساعدة في تحديد الفجوات والاتجاهات. وهذه الممارسة من شأنها أن تساعد الحكومة على الامتثال لالتزاماتها بتقديم تقارير إلى هيئة المعاهدة دولية، وأن تساعدها أيضا على تلبية الواجبات المهملة للوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب.

(١٣) ''عرض عام للاحتياجات ...'' (انظر الملاحظة ٢).

(١٤) انظر E/C.121/Add.95 للاطلاع على الاستنتاجات والتوصيات الكاملة.

(١٥) كان من المقرر أن تقدم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقريرا إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٥٠ - وفي مواجهة هذه الخلفية، يعرب المقرر الخاص عن قلقه إزاء الإعلان الأخير الصادر عن كيم جونج أون بأن أولوياته الأولى والثانية والثالثة هي تعزيز الجيش. فبطء النمو الاقتصادي المقترن بسياسة ''الجيش أولا'' سيكون ضارا برفاه شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويحث المقرر الخاص الحكومة على توفير موارد كافية لتلبية أكثر الاحتياجات أهمية مثل الغذاء والدواء والمياه والصرف الصحي.

٥١ - وفضلا عن اعتماد سياسات اقتصادية غير صائبة وإعطاء الأولوية للجيش على عامة السكان، تفاقم الحكومة فشلها في الوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب من خلال شكل غريب من أشكال التمييز. فالحكومة تواصل تصنيف السكان وفقا لنظام الولاء الذي يسفر عن عدم المساواة في الحصول على الغذاء والسكن والرعاية الطبية وفرص العمل والتعليم. وتصنف الفئتان اللتان تعانيان أكثر من غيرهما من بين المواطنين من هذا النظام إلى فئة ''معادية'' وأخرى ''متهاونة'' تشمل أحفاد الموظفين في الإدارة الاستعمارية اليابانية، والنشطاء المسيحيين، والنساء من الشامان، ورجال الأعمال، وأفراد أسر الهاربين إلى جمهورية كوريا. ويواجه أعضاء الفئة ''المعادية'' أكبر عدد من القيود، ولا يمكنهم العيش في بيونغ يانغ أو في غيرها من المدن الرئيسية ولا يسمح لهم بالالتحاق بالكليات أو الجامعات.

٥٢ - ويوصي المقرر الخاص باعتماد نهج للتنمية والعمل الإنساني قائم على حقوق الإنسان لمعالجة هذا التمييز والإقصاء وهما أحد الأسباب الجذرية للفقر. ويدعو المقرر الخاص الحكومة، وحسب الانطباق، مكاتب الأمم المتحدة، إلى اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان في البرامج والسياسات الخاصة بالتعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والغذاء، بهدف دعم نتائج أفضل وأكثر استدامة. وينبغي أن يتم ذلك من خلال تحليل أوجه عدم المساواة والممارسات التمييزية والعلاقات السلطوية الجائرة التي غالبا ما تكون محور هذه الانتهاكات للحقوق.

هاء - ملتمسو اللجوء من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والاتجار بالبشر

٥٣ - وفقا للمعلومات الواردة، فإن معظم الناس الذين يغادرون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يضطرون إلى ذلك هربا من الجوع والحرمان من الحصول على قدم المساواة على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية. ولا يوجد حاليا أي جمع منهجي للبيانات أو المعلومات الشخصية عن الأشخاص الفارين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى عدم قدرة المجتمع الدولي على الوصول إلى نقاط الخروج من البلد، أو مناطق العبور في شمال شرق وجنوب شرق آسيا. ولذلك، من الصعب وضع تقدير موثوق به لعدد الأشخاص الذين يلتمسون مغادرة جمهورية كوريا

الشعبية الديمقراطية. فالأمر قد يستغرق شهورا، وأحيانا سنوات، قبل أن يصل ملتمسو اللجوء إلى بلد تتوافر فيه إحصاءات سليمة أو إلى وجهتهم النهائية، وهي عادة جمهورية كوريا. وقد أبلغت المنظمات غير الحكومية وملتمسو اللجوء المقرر الخاص أنه منذ انتقال القيادة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، انخفضت أعداد ملتمسي اللجوء الذين نجحوا في عبور الحدود بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والصين بشكل ملحوظ بسبب تشديد إجراءات الأمن.

٥٤ - وتشير شهادات وتقارير عديدة إلى وقوع حالات وفاة واختفاء وسجن بين ملتمسي اللجوء قبل أن يتمكنوا من الوصول إلى بلد آمن ثالث نتيجة الإمساك بهم أو ارتفاع حالات الإعادة القسرية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولذلك فإن الإحصاءات المسجلة في الوجهة النهائية لا تتطابق بالضرورة مع عدد الناس الذين يحاولون مغادرة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومع ذلك، فإن عدد الأشخاص الذين يصلون من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى جمهورية كوريا، وهي الوجهة النهائية لمعظم ملتمسي اللجوء، بلغ في المتوسط ما يزيد قليلا عن ٢٠٠٠ شخص سنويا في السنوات السبع أو الثماني الماضية. وبين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ٢٠١٢، أفادت التقارير بوصول ما يقرب من ٩١٥ من ملتمسي اللجوء من بينهم ٦٥٦ امرأة إلى جمهورية كوريا[١٦].

٥٥ - وعلى مر السنين، أصبحت تايلند بلد عبور معتاد قبل إعادة توطين ملتمسي اللجوء في جمهورية كوريا. وبين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٢، أفادت التقارير أن ما يقرب من ٦٠٠ شخص من بينهم ٤٥٥ من الإناث، يلتمسون حماية دولية، وصلوا إلى تايلند. والتزمت تايلاند باستمرار باتباع مبدأ عدم الإعادة القسرية فيما يتعلق بملتمسي اللجوء من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٥٦ - وفي بعض الأحيان يحصل ملتمسو اللجوء على عون من المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية في بلدان العبور. وأعرب المقرر الخاص عن انزعاجه للاعتقالات الأخيرة للمدافعين عن حقوق الإنسان العاملين مع ملتمسي اللجوء في بلدان العبور[١٧]. وفي غياب المدافعين عن حقوق الإنسان، يتعرض معظم ملتمسي اللجوء، ولا سيما النساء والأطفال، للاستغلال من قبل المتاجرين بالبشر. وفي الواقع، تفيد التقارير أن

(١٦) الوزارة المختصة بالتوحيد، جمهورية كوريا.

(١٧) انظر على سبيل المثال ''احتجاز ناشط من كوريا الجنوبية لمساعدته منشقين من كوريا الشمالية'' وكالة يونهابر للأنباء، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

الاتجار بالبشر من طالبي اللجوء من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مشكلة واسعة الانتشار ومنهجية تستلزم اهتماما عاجلا.

٥٧ - وأكد المقرر الخاص باستمرار أهمية المسألة الملحة المتمثلة في عدم الإعادة القسرية للمتمسي اللجوء إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، ألقي القبض على ٣١ شخصا فروا من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وطلبوا الحماية الدولية في الصين وذلك بسبب وجودهم في البلد بصورة غير مشروعة. وأثار قضيتهم بشكل مباشر مع الحكومة الصينية رئيس المقررين في الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القانون أو الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، في نداء عاجل موجه في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٢. ولقيت القضية اهتماما كبيرا من المجتمع الدولي، ونوقشت على نطاق واسع في مجلس حقوق الإنسان حيث دعا العديد من الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية إلى عدم الإعادة القسرية لهؤلاء الناس. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، ناشد المقرر الخاص أيضا، خلال مناقشاته المختلفة وتحاوره التفاعلي مع مجلس حقوق الإنسان، جميع البلدان المجاورة أن تحترم مبدأ عدم الإعادة القسرية. وبالرغم من هذه النداءات، تشير العديد من التقارير إلى أنه تمت إعادة العديد من ملتمسي اللجوء الـ ٣١ إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتثير هذه التقارير قلقا عميقا، ويكرر المقرر الخاص دعواته السابقة للدول المجاورة باحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية والامتناع عن إعادة الأشخاص الذين يلتمسون الحماية الدولية قسرا.

٥٨ - وفي ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٢، ذكر معهد بحوث حقوق الإنسان الموجود في بيونغ يانغ في أول مراسلاته الموجهة إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن الأشخاص الذين يفرون من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليسوا منشقين أو ملتمسي لجوء أو لاجئين، ولكن مهاجرين غير شرعيين يغادرون البلد لأسباب اقتصادية أو للهرب من جرائم لا تغتفر ضد البلد.

٥٩ - ويعترف المقرر الخاص بأنه في حين يفر بعض الأشخاص من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بسبب الاضطهاد، يتركها آخرون لأسباب اقتصادية. ومهما كانت دوافعهم، فمن المهم توفير الحماية لجميع الأفراد. والاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١، التي تأسست على مبدأ عدم الإعادة القسرية للاجئين، تعرِّف اللاجئ بأنه شخص غير قادر أو غير راغب في العودة إلى بلده الأصلي بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد على أساس العرق أو الدين أو الرأي السياسي أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية. وقد

يحق للأشخاص الذين يغادرون بلدا بسبب الصعوبات الاقتصادية التمتع بمركز اللاجئ إذا كانوا قد اضطروا إلى مغادرة البلد بسبب اتباع الحكومة سياسات اقتصادية وسياسية تمييزية. وتتمحور البنية الاجتماعية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حول هيكل سونغبن الرسمي، الذي توجد بموجبه ثلاث فئات، تعرف عادة بالفئات ''الأساسية'' و ''المتهاونة'' و ''المعادية''. وينتمي كل فرد من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى واحدة من هذه الفئات.

٦٠ - ويشمل أعضاء الفئة ''الأساسية'' أولئك الذين ساهم أسلافهم الذكور من العصب في تأسيس وتعزيز حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأولئك الذين تعتبرهم الحكومة ''أبطال'' الحرب الكورية أو من بيروقراطية الحزب. ولأغراض عملية بحتة، لم تتم على مدى نصف القرن الماضي، ترقية إلا من ينتمون إلى هذه الفئة فقط، ممن يشكلون النخبة، إلى مناصب رئيسية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفي بيروقراطية الحزب.

٦١ - وينتمي معظم الناس الذين يفرون من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الفئة ''المعادية''. وفي هذه الحالات، هناك أسباب قوية للقول بأن الدافع وراء رحيلهم هو الاضطهاد السياسي أو بسبب انتمائهم إلى فئة اجتماعية معينة، وهما شرطان من الشروط الخمسة التي حددتها الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين.

٦٢ - ويمكن لمن يفرون من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بسبب المصاعب الاقتصادية أيضا أن يتحولوا إلى لاجئين في عين المكان الذي يقيمون فيه. وقد لا ينطبق تعريف اللاجئ في عين المكان على من اعتبروا لاجئين لدى مغادرتهم لبلدهم، وإنما على من أصبحوا لاجئين لاحقا بسبب خشية مبررة من التعرض للاضطهاد لدى عودتهم، وذلك بسبب انتمائهم إلى واحدة من الفئات المحددة. وبالتالي يمكن لمن يغادرون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأسباب اقتصادية أن يصبحوا لاجئين في عين المكان إذا ما اعترتهم مخاوف مبررة من التعرض للاضطهاد لدى عودتهم.

٦٣ - وفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تعتبر مغادرة البلد دون تصريح جريمة جنائية. وتحظر المادة ٦٢ من القانون الجنائي على المواطنين السفر إلى بلد آخر بدون تصريح من الدولة، وهو ما يشكل انتهاكا واضحا لالتزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بموجب المادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وهناك عديد من التقارير والشهادات من أشخاص عوقبوا بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات في معسكر اعتقال أو في بعض الأحيان بالإعدام لمغادرة البلد دون تصريح. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تستخدم أيضا المادة ٢٤٥ من القانون الجنائي التي تنص على معاقبة الأشخاص الذين

يلحقون الضرر بهيبة الدولة في بلدان أجنبية ضد ملتمسي اللجوء، الذين يتعرضون لمحنة مشابهة بصفة عامة، لرسمهم صورة قاتمة لبلدهم الأصلي.

٦٤ - ويذكر المقرر الخاص الدول بأنه ينبغي عليها، وهي تتخذ تدابير لمنع الاستغلال من قبل المتاجرين بالبشر أو مهربي البشر، أن تكفل أيضا لملتمسي اللجوء إجراءات للتقييم والحماية، بما في ذلك إمكانية الاتصال بالمنظمات المعنية بقضايا اللاجئين.

٦٥ - ويدعو كذلك المقرر الخاص دول المنطقة التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١ إلى التصديق عليها في أقرب فرصة ممكنة.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٦٦ - يود المقرر الخاص أن يشدد على ضرورة أن تكفل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حماية وتعزيز حقوق الإنسان عموما في البلد على النحو الذي تنص عليه الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، مع تركيز خاص وليس حصريا على حرية التنقل، وحرية التعبير والرأي، والحقوق في الغذاء وفي الصحة وفي المياه وفي المرافق الصحية.

٦٧ - ويدعو المقرر الخاص الحكومة إلى أن تعترف بخطورة الحالة الغذائية والصحية في البلد وأن تعيد النظر في نهجها القائم على سياسة "الجيش أولا". ويدعو الحكومة إلى إعادة تخصيص الموارد الكافية لتحسين مستوى معيشة الشعب في البلد.

٦٨ - ويدعو المقرر الخاص حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إلغاء الأحكام الواردة في تشريعاتها التي تتعارض مع المعايير الدولية. ويلفت انتباه الحكومة، بوجه خاص، إلى أحكام القانون الجنائي وإلى الإضافة التي أشار إليها في تقريريه الحالي والسابق.

٦٩ - ويدعو المقرر الخاص الحكومة إلى الإفراج الفوري عن جميع الأشخاص الذين تحتجزهم الحكومة بسبب تجريمهم بحكم التبعية. ويجدد المقرر الخاص دعوته للحكومة لإطلاق سراح السيدة شين سوك جا وابنتيها ولم شملهن مع السيد أو كيل نام.

٧٠ - وفيما يشيد المقرر الخاص بتايلند لالتزامها بمبدأ عدم الإبعاد القسري، فإنه يدعو جميع البلدان الأخرى التي يطلب فيها أشخاص من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اللجوء أو التي يمرون بها مرورا عابرا إلى أن تحميهم وتعاملهم معاملة إنسانية وتحترم مبدأ عدم إعادتهم قسرا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفق ما تنص عليه اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين. وعلاوة على ذلك، يدعو المقرر الخاص حكومة جمهورية

كوريا الشعبية الديمقراطية إلى تبادل المعلومات مع المجتمع الدولي بشأن وضع ومعاملة الأشخاص الذين أعيدوا قسرا إلى البلد.

٧١ - ويشدد المقرر الخاص على ضرورة أن يقدم المجتمع الدولي دعماً إنسانياً متواصلاً إلى شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وينبغي ألاّ يكون تقديم المعونة الإنسانية، بما في ذلك المعونة الرامية إلى تلبية الاحتياجات الغذائية والطبية وغيرها من الاحتياجات الإنسانية الملحَّة، مرهوناً بأي شروط سياسية.

٧٢ - ويدعو المقرر الخاص حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الإقرار بضرورة التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بغية تعزيز حقوق الإنسان في السياسات والبرامج.